الفصل السادس

نقد الأصول

تحرّى نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها *

أهمية تحرى النص – الحالة التى يوجد فيها الأصل الأول بخط المؤلف – إبقاء اللغة كما هى عند النشر – الحالة التى توجد بها نسخة واحدة مأخوذة عن أصل مجهول – مثال : أحد منشورات إبراهيم باشا فى سورية – الحالة التى يضيع فيها الأصل الأول وتوجد عدة نسخ مأخوذة عنه وضرورة تحديد العلاقة بينها – مثال : نشر تاريخ الأمير فخر الدين المعنى – أمثلة من الأصول المطبوعة : مذكرات بايى ومحاضر جلسات الجمعية الوطنية فى باريس – اجتماع الجمعية الوطنية فى ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ واعتماد بعض المصادر على بعض – أهمية تحديد العلاقة بين المصادر ومثال عن جريدتى المونيتير والديبا – اتفاق روايات معاصرة على الخطأ .

نبحث الآن ناحية أخرى فى نقد الأصول التاريخية . فمن الضرورى للباحث فى التاريخ أن يتحرّى نصوص هذه الأصول، ويتثبّت من حرفية ألفاظها وعباراتها – المخطوط منها والمطبوع – قبل أن يستخدم المعلومات الواردة بها . وعلى الباحث أن يبحث هل كُتبت الأصول الخطية بخط المؤلف أم أن أحداً كتبها له ، أم أنها نقلت من نسخة المؤلف الأصلية بخط يده ؟ وإذا كانت قد طبعت فهل طابقت مخطوطة المؤلف الأصلية ؟ أو لم يدخل عليها بعض التحريف اللفظى ، أو النقصان أو الزيادة سواء أكان ذلك عن قصد أم عن غير قصد ؟ وإنه لتتضح لنا أهمية تحرّى نصوص الأصول التاريخية وألفاظها ، حينما نجد أن مؤلف اليوم على الرغم من إمكانه أن يراجع تجارب المطبعة بنفسه ، فقد يفوته تصحيح بعض الأخطاء . على سبيل السهو ، أو لأنه ربما يقرأ بعقله أو علمه لا بعينه ، فيتصوّر اللفظ صحيح الكتابة ، وهو ليس كذلك . وأحياناً نجد عمال المطبعة يجعلون المؤلف يقول كلاماً لم يقصده أصلا . وإن تغيير حرف واحد أو مجرد وضع نقطة فى كلمة ما ، يغير المعنى وقد يقلبه رأساً على عقب .

---

* يمكن للباحث الذى يرغب فى دراسة هذه الناحية من النقد التاريخى أن يرجع إلى فصول فى بعض المراجع مثل :
رسّم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ٤٤ – ٥٧ .
Langlois and Seignobos : op. cit. pp. 71-86.
Fling : op. cit. pp. 88-102.

ومن غير شك قد ضاع الكثير من الأصول التاريخية . وفى بعض الأحيان لا يبقى إلا نسخ أو صور منقولة عنها ، فهل نقلت هذه النسخ عن الأصول الأولى مباشرة أم نقلت عن صور لها ؟ فينبغى أن يتثبت الباحث بقدر المستطاع من أن النص الموجود أمامه يطابق الأصل الأول الذى وضعه المؤلف. وإذا وُجدت أخطاء فى النسخة المنقولة — وهو الغالب — فلابد من السعى إلى تصحيحها، بالرجوع إلى الأصل الأول — إن كان ذلك ميسوراً . وإذا اعتمد الباحث على نص منقول عن أصل أول ، يحتوى على أخطاء فى النقل فإنه يحمّل المؤلف أموراً هو غير مسؤول عنها، ولكن الناقل هو المسؤول . وكان كثير من الباحثين فى التاريخ — ومن بينهم بعض مشاهير المؤرخين — لا يتحرّون دائماً صحة نصوص الأصول التى يعتمدون عليها . وحتى وقت غير بعيد كانت تطبع الأصول التاريخية دون أن تراعى فى ذلك طرق النشر العلمى ، للعجلة أو لتجنب المجهود ، غير أنه قد حدث تقدم كبير فى هذا المجال الهام منذ أواخر القرن الماضى .

ويمكن أن تقسم الأصول التاريخية المخطوطة من ناحية تحرّى النص وتحقيق اللفظ إلى ثلاث حالات . فالحالة الأولى أن يكون أمام الباحث الأصل الأول بخط المؤلف نفسه . ويمكن التحقق من ذلك بملاحظة نوع الورق والحبر . وبدراسة خط المؤلف ولغته ومعلوماته ، وذلك من كتاباته الأخرى إن وُجدت . وبتطبيق ذلك على الأصل الموجود ، يستطيع الباحث أن يفيد — وهو مطمئن من هذه الناحية — بالمعلومات التى يوردها هذا الأصل الأول ، كما يمكنه أن ينشر هذا الأصل التاريخى لفائدة العلم . ولكن ينبغى عليه أن يراعى عند النشر فى كل الحالات ، إبقاء الأصل الأول كما هو بحروفه وألفاظه وأجروميته وأخطائه الخاصة به ، بغير تصحيح أو تعديل فى النص نفسه ، تجنباً لما يمكن أن يغير من معنى النص ، وإن كان فى استطاعته أن يجرى التصويب الذى يراه فى الحاشية . وبقاء النص الأول كما هو يساعد الباحث على فهم تاريخ ذلك العصر المعين بالحال التى كان عليها فى الواقع ، فيدرك عقلية رجال ذلك العصر وأساليبهم فى التعبير . ويُلمّ بتطور اللغة ، وبالاصطلاحات التى سادت فى الزمن الماضى .

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده أحمد الخالدى الصفدى فى كتابه عن «تاريخ

الأمير فخر الدين المعنى»، المشار إليه آنفاً ، من ألفاظ وأساليب عامية لبنانية محلية مختلطة بالتراكيب العربية مثل « قال الحاج كيوان انكان ما بتروح انت انا بروح واقسم على الامير ان يرسل يجيب له جواره[١]» ، كما أشرنا إلى هذا النص فى موضع سابق .

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما ورد فى الفرمانات السلطانية العثمانية المحفوظة فى القاهرة ودمشق من التعبيرات الخاصة مثل « دستور مكرم مشير مفخم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب . . . [٢]» ومثل « قدوة الأمراء الكرام عمدة الكبراء الفخام المختص بمزيد عناية الملك العلام . . . [٣]» . أو ما ورد فى الوثائق المحفوظة فى دور الأرشيف الأوروبية ، والتى هى مدوّنة بألفاظ كتبت بطريقة خاصة بعصور سابقة ، مثل (habbia) و (hauuto) و (amicitia) فى الوثائق الإيطالية[٤] ، ومثل ألفاظ (scauoir) و (celuy) و (laysois) الواردة فى الوثائق الفرنسية[٥] ، مما يخالف ذلك ألفاظ هذه اللغات ومصطلحاتها وطريقة كتابتها فى الوقت الحاضر . فإذا نُشرت مثل هذه الأصول التاريخية فينبغى أن تبقى كما هى بغير تعديل لأن هذه هى طريقة الكتابة فى ذلك العصر .

والحالة الثانية فى هذه الناحية من نقد الأصول هى التى تضيع فيها نسخة المؤلف الأولى ، ولا يبقى أمام الباحث سوى نسخة واحدة منقولة عنها . وإن دراسة هذه النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل المفقود لتستلزم الدقة والحذر للتثبت من صحة ألفاظها ونصوصها . ومهما كانت دقة الناسخ وأمانته فقد يتعرض للخطأ فى النقل . وتوجد أسباب وأنواع للاختلافات التى من المحتمل حدوثها فى أثناء النقل . فربما تسقط ألفاظ أو جمل عند النقل من باب السهو أو النسيان ، أو لعدم وضوح المعنى ، أو للخطأ فى قراءة بعض الألفاظ ، أو للخطأ فى السمع إذا ما أُملى على الناسخ ما يكتب . كما أن بعض النساخ قد يغيرون ويعدّلون الألفاظ التى ظنوا أنها

---

(١) الصفدى : (المصدر المذكور) ص ١٨ .

(٢) وثائق دار المحفوظات المصرية .

(٣) وثائق المكتبة الظاهرية فى دمشق من القرن ١١ هـ .

(٤) وثائق أرشيف فلورنسا التاريخى فى سنة ١٥٩٨ .

(٥) وثائق المكتبة الوطنية فى باريس الواردة من القسطنطينية فى سنة ١٦١٤ .

وردت خطأ أو محرّفة فى الأصل الأول ، واعتقدوا أن من واجبهم تصحيحها .

والتغييرات التى تصيب الأصل التاريخى عند نسخه ، والصادرة عن عمد أو عن خطأ فى فهم النصوص ، قد يصعب كشفها وبالتالى لا يمكن تحقيقها ، وربما تسقط بعض الفقرات التى قد لا يمكن التعويض عنها . ولكن من المستطاع فى أحوال كثيرة معرفة الأخطاء التى تحدث عفواً أو سهواً ، وذلك بملاحظة الارتباك فى المعنى أو الخلط فى بعض الحروف والكلمات ، أو وضع أحرف أو كلمات مكان أخرى ، أو تكرار بعض المقاطع ، أو كتابة المقاطع فى بعض الكلمات مرة واحدة بدلا من مرتين ، أو الخطأ فى تقسيم بعض الكلمات أو بعض الجمل . وكل هذه الأنواع من الأخطاء والتغييرات فى النصوص الأولى، التى تحدث عفواً أو عن قصد ، قد قام بها الناسخون فى كل اللغات وفى جميع الأقطار وفى كل عصور التاريخ .

وعلى الباحث ، فى حالة ضياع نسخة المؤلف الأولى ، مع بقاء نسخة واحدة منقولة عنها ، أن يدرس هذه النسخة ، ويعرف كل خصائصها من ناحية الشكل واللفظ والمصطلحات والمعلومات التاريخية . ثم يدرس حياة المؤلف ومؤلفاته الأخرى إن وجدت ، ويُلمّ بأشهر الكتاب المعاصرين الذين تناولوا نفس الموضوع الذى كتب عنه . وتطبيق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل الأول المجهول ، يساعد فى أحوال كثيرة على تحرّى نصها والتثبّت من صحة ألفاظها .

ولقد حقّق الدكتور أسد رستم مثالا يوضّح هذه الحالة . فهو قد وجد أن عدداً كبيراً من الأصول الأولى من مناشير إبراهيم باشا فى سورية قد فُقد ، وأنه لم يبق منها سوى نسخة وحيدة منقولة ومطبوعة ، مثل المنشور الذى أصدره إلى متسلّم دمشق فى صفر سنة ١٢٤٨ هـ . عن بعض حوادث اصطدامه بالعثمانيين ، الذى ورد فى كتاب « مذكرات تاريخية بقلم أحد كتاب الحكومة الدمشقيين » ، ونشره الأب قسطنطين الباشا . ولاحظ الدكتور أسد رستم أن بعض ألفاظه غير واضحة . فبحث طويلا حتى وصل إلى سجلات المحكمة الشرعية فى طرابلس ، وعثر على منشور أصدره إبراهيم باشا إلى متسلّم طرابلس ، ويحتوى على نفس المعلومات التاريخية ، فأمكنه أن يستنتج أن ناسخ منشور إبراهيم باشا إلى متسلّم دمشق قد أخطأ فى فهم بعض

الألفاظ فقرأ استغاثوا « استفاقوا » وحيث أن « حنان » وأغثناهم « غنامهم » وهكذا *

وعلى كل حال فإن النسخة المنقولة عن أصل أول مجهول قد تُقاوم كل جهود النقد لمحاولة الوصول إلى ذلك الأصل الأول . وصحيح أن النقد كثيراً ما يحدّد التغييرات والأخطاء فى النص الوحيد المنقول ، ولكنه كثيراً ما يقف عند ذلك دون أن يتخطاه إلى معرفة الأصل الأول الضائع . على أن الباحث فى التاريخ قد يبالغ فى الشك فى بعض النصوص التاريخية التى لم يتغير منها شىء على الإطلاق ، ويناقش النصوص أكثر مما ينبغى ، ويضع افتراضات مبالغ فيها . ويُعدّ عمل الباحث فى هذه الناحية نوعاً من الاجتهاد قد يصل إلى حد المغامرة .

والحالة الثالثة هى التى يضيع فيها الأصل الأول . وتبقى عدة نسخ منقولة تتشابه وتختلط فيما بينها ، ولكن لاتُعرف الصلة بين بعضها وبعض ، ولا الصلة بينها وبين ذلك الأصل الأول الضائع . وكان على الباحثين السابقين أن يكافحوا للوصول إلى استخدام أول نسخة منقولة تصل إلى أيديهم ، والإفادة بمعلوماتها ، مهما كان نوعها ومهما كانت صلتها بالأصل الأول المجهول . ثم أخذ الباحثون يتجهون إلى استخدام أقدم نسخة موجودة ، ولكن قِدم تدوينها لا يعنى دائماً أنها أصحّ النسخ المنقولة عن الأصل الأول الضائع . إذ أن مخطوطاً من القرن الخامس عشر مثلا ، ينقل عن أصل قديم ضائع من القرن الحادى عشر ، قد يكون أكثر قيمة من نسخة أخرى نقلت فى القرن الثالث عشر عن ذلك الأصل الضائع ، وتحتوى على أخطاء وتغييرات فى النص الأصلى الأول . ولا شك أن الباحثين المحدثين يمتازون عن سابقيهم فى هذه الناحية . فهم يستطيعون أن يقارنوا بين النسخ المتعددة المنقولة عن الأصل الأول المجهول ، فضلا عن إمكان حصولهم على معلومات أفضل وأدق عن تلك النسخ وعن العصر الذى وُجدت فيه ، بقصد الوصول إلى النص الأول الصحيح بقدر المستطاع .

وفى هذه الحالة يعمد الباحث فى التاريخ إلى محاولة السعى إلى تحديد النص

* رستم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ٥٠ — ٥٣ .

الأوّل ، أو أقرب ما يمكن إليه ، بالدراسة المقارنة ، على أساس التشابه والاختلاف بين النسخ المتعددة ، وعلى أساس التوصّل إلى فهم لغة المؤلف وروحه ، والدراية بأحوال عصره ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك . ولنفرض أن لدى الباحث عشرين نسخة لمخطوط واحد ، أصلها الأول مفقود ، وأن ثمانى عشرة نسخة منها تتشابه نصوصها ، ولنسمها مجموعة (ا) ، وأن نسختين منها تتشابهان ، ولنسمهما وحدة (ب) . فالأغلبية العدديةهنا لا قيمة لها فى حد ذاتها ، ولا تدل كثرة العدد وحدها على أنها هى الصحيحة . إذ أنه من الجائز أن سبع عشرة نسخه من مجموعة (ا) قد نقلت عن النسخة الثامنة عشرة ، وفى هذه الحالة تكون المجموعة (ا) عبارة عن نسخة واحدة تكررت فى النسخ الباقية التى نقلت عنها . فينبغى على الباحث إذن أن يسعى إلى تحديد أىّ النصين أقرب إلى الأصل الأول الضائع ، أهو النص (ا) أم النص (ب) ؟

ويلاحظ الباحث عند تحديد العلاقة بين النسخ المتعددة لمخطوط واحد ، قاعدة شبه عامة ، وهى أن النسخ المتشابهة التى تحتوى على نفس المعلومات ، واردة بنفس اللغة وبنفس الأخطاء ، إما أن تكون قد نقلت جميعاً عن أصل أقدم منها أخذ عن الأصل الأول الضائع ، وتحتوى على نفس المعلومات ونفس الأخطاء . ولا يُعقل من الناحية السيكولوجية أن عدداً من الناسخين ينقلون مستقلين أصلا تاريخيًا معيناً ، ويوردون نفس المعلومات بنفس اللغة وبنفس الأخطاء ، بل لابد من أن يوجد بينهم فوارق متنوعة .

فعلى الباحث إذن أن يُنحّى جانباً النسخ المنقولة عن أصل واحد محفوظ ، وأن يستبقى فقط ، بقدر المستطاع ، النسخ الرئيسة المستقلة التى نقلت عن الأصل الأول مباشرة ، أو التى نقلت عن أصل ثانوى معين ، منسوخ بدوره مباشرة عن ذلك الأصل الأول المجهول . وتُقسّم النسخ إلى جماعات وفصائل على أساس التقارب والاختلاف ، والقرب والبعد عن الأصل الأول ، بقدر ما يثبت ذلك . وإنه لمن الأفضل دائماً أن يكون لدى الباحث عدة نسخ أخذت مستقلة عن الأصل الأول الضائع ، حتى يكون الوصول إليه أيسر منالا . ونلاحظ أن كثرة النسخ المخطوطة قد تُتعب الباحث أحياناً بدلا من أن تيسر له مجال العمل. وعند طبع الأصل

التاريخى ، فى هذه الحالة ، ينبغى أن ترفق به فى الهامش الاختلافات التى توجد فى النسخ الرئيسة الأخرى ، لكى يكون النص مع احتمالات تفاوته ماثلاً بقدر المستطاع ، بين يدى الباحثين من بعد .

ومن الأمثلة على ذلك أن الدكتور أسد رستم حينما أقدم على نشر تاريخ الأمير فخر الدين المعنى لأحمد الخالدى الصفدى ، بالاشتراك مع الأستاذ فؤاد إفرام البستانى — كما سبق ذكره — لم يجد مخطوطة المؤلف الأصلية ، ولكنه عثر على خمس نسخ منقولة عن أصل مفقود . فالنسخة الأولى هى نسخة الشيخ كسروان الخازن محافظ طرابلس الشام سابقاً ، وهى أقدم النسخ ، ويُرجح الدكتور أسد رستم أنها ترجع إلى أواخر القرن الثامن عشر ، ورمز إليها بالحرف (ك) . ثم نسخة المكتبة الوطنية فى مونيخ — التى توجد منها صورة بدار الكتب المصرية بالقاهرة وعنها أخذ الدكتور أسد رستم نسخةً — والتى سبقت الإشارة إليها — ورمز إليها بالحرف (م). ثم نسخة جامعة پرنستون بالولايات المتحدة الأمريكية . ثم نسخة الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف ، وهى عبارة عن نسخة معدّلة من نسخة جامعة پرنستون بالاعتماد على نسخة أخرى وُجدت عند مشايخ بنى الجميّل فى المتن قصبة بكفيا فى لبنان ، ولم يعثر عليها الدكتور أسد رستم ، ورمز إليها بالحرفين (ج ب) . والنسخة الأخيرة هى نسخة الأستاذ جورج بنى فى طرابلس الشام .

وأخذ الدكتور أسد رستم فى دراسة هذه النسخ الخمس . فاستبعد نسخة الأستاذ جورج بنى إذ وجدها منقولة تماماً عن نسخة الشيخ كسروان الخازن . وكذلك استبعد نسخة جامعة پرنستون ، لأن نسخة الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف جمعت بينها وبين نسخة بنى الجميّل . ووجد أنه هناك علاقة واضحة بين النسخة (م) وبين نسخة (ج ب) لاشتراكهما فى الأخطاء التى استعين فى تصحيحها بالنسخة (ك) . ووجد الدكتور أسد رستم أنه إما أن تكون نسخة (ج ب) منقولة عن نسخة (م) ، وإما أنهما منقولتان عن أصل واحد مفقود . ووجد إذن فى حوزته نسختين رئيستين هما نسخة (ك) ونسخة (م) . وأخذ يقابل بينهما ، وانتهى منهما أقرب النصين إلى لغة المؤلف وأسلوب عصره ، ووضع فى الهامش ما ورد فى النسخة الأخرى ، مع الإشارة فى الوقت نفسه إلى الاختلافات التى وردت فى النسخة

(ج ب) * . وقد قام الدكتور أسد رستم فى ذلك بعمل علمى جليل — بالاشتراك مع الأستاذ فؤاد إفرام البستانى — وذلك على الرغم من الملاحظات التى سبق أن أبديتها بشأن مؤلف الجزء الخاص برحلة الأمير فخر الدين إلى أوروبا .

ومع ذلك كله فإن النص الذى يصل الباحث فى التاريخ إلى تحقيقه ، عن طريق النسخ المنقولة ، يكون من غير شك أقل قيمة من الأصل الأول الضائع . وإنه ليتحتم دائماً على الباحثين فى التاريخ أن يقوموا بهذا النوع من العمل . وإنها لخدمة حقيقية للتاريخ ، أن تطبع الأصول المخطوطة ، أو الأصول التى طبعت طبعاً رديئاً ، طبقاً للقواعد العلمية الحديثة . وتحرص الأمم الراقية على تحرّى نصوص أصولها التاريخية ، وتعمل على نشرها وإذاعتها بين الناس ، وتوجد بها الهيئات والأفراد الحراص على التفانى فى خدمة العلم ، فيوفرون المال ، وغيره من وسائل البحث العلمى — كالانتقال إلى خارج بلادهم — حتى يستطيع الباحثون فى التاريخ أن يعملوا فى صمت وسكون لخدمة العلم والتاريخ .

وهناك أمثلة أخرى تتعلق بالأصول المطبوعة ، وتنطبق عليها نفس القواعد التى طبقت على الأصول المخطوطة . ولنعرض لبعض الحالات التى درسها الأستاذ فلنج ، لأنها تزيد القارئ إيضاحاً فى تتبع طريقة البحث فى دراسة التاريخ . فمن ذلك مثلا ما لاحظه من التقارب والتشابه بين مذكرات بابى — عمدة باريس المشار إليه — وبين محاضر الجمعية الوطنية فى باريس عن حوادث ٢٣ يونيو سنة ١٧٨٩ ، التى عرفنا عنها شيئاً فى موضع سابق . فكلاهما يسجل معلوماته عن تلك الحوادث بنفس اللغة تقريباً . ومن المعلوم أن محاضر الجلسات قد دُونت فى وقت انعقاد الجمعية الوطنية ، وأن مذكرات بابى قد دُونت بعد ذلك بسنوات قلائل ، أى فى سنة ١٧٩٢ . فالعبارات المتشابهة فى كل منهما ، وإشارات بابى نفسه تدل على أنه قد اعتمد على محاضر جلسات الجمعية الوطنية ، فضلا عن أنه كان هو نفسه شاهد عيان بوصفه أحد أعضاء الجمعية الوطنية . ويُعطى هذا لمذكراته قيمة خاصة ، تجمع بين مزايا شاهد العيان وبين محاضر الجلسات على السواء .

---

* الصفدى ، أحمد الحالدى : (المصدر المذكور) . المقدمة ى — يد .
رستم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ٥٤ — ٥٧ .

ووجد الأستاذ فلنج حالة أخرى أصعب من السابقة ، وذلك فيما يتعلق بكل من جريدة « البوان دى جور[١] » ، ومحضر جلسة الجمعية الوطنية عن يوم ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ ، ومذكرات بابى السالفة الذكر . ولقد دوّن محضر الجلسة سكرتير الجمعية الوطنية وهو كاموس ، كما دوّن بارير عضو الجمعية الوطنية معلوماته فى الجريدة المذكورة . ولاحظ الأستاذ فلنج أن محضر الجلسة قد طبع فى ٢١ يونيو ، والجريدة صدرت فى ٢٢ يونيو . ولابد أن بارير قد رجع إلى المحضر المطبوع ، فضلا عن أنه كان أحد شهود العيان ، فأورد بعض حوادث تفصيلية لاحظها هو بنفسه ، ولم يرد عنها ذكر فى المحضر الرسمى للجلسة . أما بابى فقد وصف ذلك الاجتماع فى مذكراته ، ومعلوماته تشابه ما ورد فى كل من المحضر والجريدة المذكورة ، وهو يذكر اعتماده عليهما .

وبذلك يكون الأستاذ فلنج قد وجد ثلاثة مصادر تورد معلومات متشابهة وبنفس اللغة تقريباً ، ودوّنها أشخاص شهدوا الحوادث بأنفسهم ، ووجد أن اثنين منها قد طُبعا بعد الحوادث التى تناولاها بيوم أو يومين ، والثالث دُوّن بعد ذلك بسنوات قلائل ، وأن اثنين منها ، أى ما كتبه بابى وبارير ، وهما شاهدا عيان ، قد نقلا عن مصدر ثالث كتبه كاموس الذى كان شاهد عيان كذلك . وعلى هذا فإن الباحث فى التاريخ قد يجد معلومات دوّنها شاهد عيان ، واعتمد عليها شاهدا عيان آخران . فلابد له من تحديد العلاقة بين المصادر التاريخية ، بقدر المستطاع ، للأخذ بأقوال الأقوى ونبذ الأضعف ، وللتثبت من أقوال الروايات المتواترة[٢] .

وكثير من كتب التاريخ فقد قيمته لأنه اعتمد على مصادر لم تُحدد العلاقة بينها . ومن الأمثلة على ذلك ما لاحظه الأستاذ فلنج أيضاً على جريدتى « المونيتير[٣] » و « الديبا[٤] » . فلقد استخدم المؤرخون السابقون معلومات هاتين الجريدتين ، بدون تحديد العلاقة بينهما . ومن المسائل التى بحثها الأستاذ فلنج فيهما ، مسألة إلغاء

---

(١) Point du jour.

(٢) Fling : op. cit. pp. 90-91.

(٣) Moniteur.

(٤) Les Débats.

الجمعية الوطنية لبقايا حقوق الإقطاع فى ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ . وفى كل منهما ترد المعلومات بنفس اللغة وبنفس الأسلوب . ولم يلفت التشابه الكبير بينهما نظر المؤرخين السابقين . وليس معنى ذلك التشابه الكبير أن المعلومات الواردة بهما صحيحة .وهذا التشابه جدير بأن يثير شكوك الباحث فى التاريخ ، لكى يبحث العلاقة بينهما ، للتثبت من صحة معلوماتهما . فهل إحدى هاتين الجريدتين أصل من أصول الطبقة الأولى ، وكُتب فى زمن وقوع الحوادث التى تناولتها عن تلك المسألة المعينة ؟

من المعروف عن تاريخ صحافة باريس فى ذلك الوقت أن جريدة « المونيتير » لم تنشر فعلا إلا ابتداء من ٢٤ نوفمبر سنة ١٧٨٩ ، أما أعدادها عن المدة من مايو حتى ٢٣ نوفمبر من تلك السنة ، فقد جُمعت وطبعت بعد ذلك بعدة سنوات . وعلى ذلك فلا يمكن أن تعد جريدة « المونيتير » أصلا تاريخياً من الطبقة الأولى بالنسبة للحوادث التى وقعت فى ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ . وكذلك فإنه على الرغم من أن أول عدد من جريدة « الديبا» المحفوظ فى دور الكتب الأوروبية يحمل تاريخ يونيو سنة ١٧٨٩ ، فإن الجريدة لم تصدر فعلا إلا فى الجزء الأخير من أغسطس سنة ١٧٨٩ ، أما الأعداد السابقة من هذه الجريدة فلم تُطبع إلا متأخراً فى سنة ١٧٩٠ . وإذن فهاتان الجريدتان لم تكونا قد ظهرتا فعلا فى ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ ، ومعلوماتهما عن حوادث تلك الليلة قد جُمعت ونُشرت فى وقت متأخر ، مع أن جامعيهما وناشريهما أشخاص معاصرون للحوادث . فكيف تم ذلك التدوين المتأخر ، وما العلاقة بين معلومات كل من هاتين الجريدتين ؟

لاحظ الأستاذ فلنج أن ناشرى جريدة « المونيتير » حينما أخذوا يجمعون المادة اللازمة لأعداد الجريدة السابقة على صدورها فعلا ، كانت أعداد يونيو ويوليو وأغسطس من جريدة « الديبا » قد جُمعت ونُشرت فعلا . وبالمقارنة اتضح أنه على الرغم من التشابه بين معلومات الأعداد القديمة من هاتين الجريدتين ، فإن «المونيتير » تحتوى على عبارات لم ترد فى « الديبا » . ومن البديهى أن ناشرى « الديبا » لابد أن يكونوا قد رجعوا إلى محضر الجلسة الذى سجل ما جرى فى اجتماع الجمعية الوطنية ليلة ٤ أغسطس ، وإلى الجرائد الأخرى التى كانت تصدر فى ذلك التاريخ مثل

« الأسمبليه ناسيونال * » و « البوان دى جور » . وبالمقارنة وجد الأستاذ فلنج أن محتويات « الديبا » عن الحوادث التى وقعت فى ليلة ٤ أغسطس منقولة عن هذه الأصول باستثناء بعض الفقرات .

وما العلاقة بين « المونيتير » وبين « الديبا » وبين هذه الأصول ؟ إن المناقشات التى حدثت فى الجمعية الوطنية فى ليلة ٤ أغسطس ، الواردة فى « الديبا » ، والتى استمدت من الأصول السابقة الذكر ، تُعدّ أوفى معلومات وصل إليها ناشرو « المونيتير »، ومن المحتمل أنهم لم يفرقوا بين أعداد « الديبا » التى صدرت فعلا فى أوقاتها وبين الأعداد التى جُمعت وطبعت فيما بعد . والمعلومات الواردة فى « الديبا » ترد بضمير الغائب ، بينما ترد هذه المعلومات نفسها فى « المونيتير » بعد تحويل ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم ، لإعطائها صبغة المناقشات البرلمانية . وبالإضافة إلى ذلك أثبت الأستاذ فلنج أن « المونيتير » أخذت قليلا من التفصيلات الخاصة التى لم تذكر فى « الديبا » ، عن صحف أخرى مثل «الكوريبه دى پروڤنس » .

وكيف أدرك الأستاذ فلنج أن « المونيتير » قد استقت أغلب معلوماتها عن « الديبا » ، وأنها لم ترجع مباشرة إلى المصادر والأصول التى أخذت عنها « الديبا » نفسها ؟ أدرك ذلك حينما لاحظ أن نفس التغييرات التى أحدثها ناشرو « الديبا » فى الأصول التى أخذوا عنها — عند جمع الأعداد السابقة من جريدتهم — موجودة بتمامها فى « المونيتير » ، وحينما لاحظ كذلك أن ترتيب المقتطفات المأخوذة عن الأصول الأولى ، موجود فى كل من « المونيتير » و « الديبا » على السواء .

وكما رأينا فى حالة الأصول المخطوطة — وهو ما ينطبق على الأصول المطبوعة — لا يمكن لشخصين يعملان مستقلا أحدهما عن الآخر ، أن يختارا نفس الفقرات ويضعاها بنفس الترتيب وبنفس اللغة وبنفس التغييرات . وعلى ذلك يمكن أن يُستنتج أن معلومات « المونيتير » فى هذه الناحية منقولة عن « الديبا » لا عن الأصول التى اعتمدت عليها « الديبا » نفسها ، باستثناء الفقرات التى استقتها « المونيتير » مباشرة من بعض الجرائد الأخرى مثل « الكوريبه دى پروڤنس» . وإذن فقد وجد

---

* Assemblée Nationale.

الأستاذ فلنج أن معلومات « المونيتير » أقل قيمة من معلومات « الديبا » وأن معلومات كل منهما أقل قيمة من الأصول الأولى التى رجعتا إليها[١] .

وكذلك استشهد الأستاذ فلنج بمثال عن اتفاق روايات معاصرة عن حادث معين لم يرجع رواته إلى أصول من الطبقة الأولى . فلقد اعتقد بعض المؤرخين أن رأسى الحارسين الملكيين اللذين قُتلا فى ڤرساى فى صباح ٦ أكتوبر سنة ١٧٨٩ ، قد حُملا على رمحين على مرأى من لويس السادس عشر وماری أنطوانيت ، أمام العربة التى أقلتهما إلى پاريس فى مساء ذلك اليوم . ومصدر هذه الرواية أن ديكنْنوا أحد أعضاء الجمعية الوطنية كتب إلى بعض أصدقائه فى ٧ أكتوبر من تلك السنة قائلا : « فكروا فى تلك العربة تسبقها رأسا الحارسين ! » . وأخذ بعض المؤرخين بحرفية هذه الرواية مع أنها غير صحيحة ؛ وقد ثبت تاريخيًّا أن رأسى الحارسين كانا قد سبقا إلى پاريس قبل أن تبرح العربة الملكية ڤرساى . والمعاصرون الذين كتبوا عن هذا الحادث قد تأثروا بالإشاعات وبالجو العام الذى يسود فى مثل تلك الظروف ، على الرغم من أن كلا منهم كان مستقلاً عن الآخر فيما دوّنه عنه[٢] .

وإن هذه الأمثلة المختلفة التى مرت بنا ، لتوضح صعوبة العمل على تحرّى نصوص الأصول التاريخية ، وتبين ضرورة التأنى فى السعى إلى تحديد العلاقة بينها . وليس هناك من سبيل إلى كتابة التاريخ كتابة علمية دون التثبت من نصوص الأصول التاريخية ، وبغير الاعتماد على اتفاق الرواة والكتاب العدول ، المستقلين فيما رووا من الأخبار ودوّنوا من المعلومات .

---

(١) Fling : op. cit. pp. 91-96.

(٢) Fling : op. cit. pp. 99-100.